تعزيز رأس المال الطبيعي

أولوية ملحة أمام الشرق الأوسط

القمة العالمية للحكومات 2023

بالتعاون مع

OliverWyman

أن نكون مصدر إلهام وتمكين للجيل الجديد من الحكومات

القمّة العالمية للحكومات هي منصة عالمية تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، حيث تُحدد لدى انعقادها سنويًّا برنامج عمل حكومات المستقبل وتركز على سبل تسخير التقنية والابتكار لمعالجة التحديات التي تواجه البشرية.

وتمثّل القمّة مركزًا لتبادل المعرفة يجمع بين الحكومة والمستقبل والتقنية والابتكار، حيث تعمل كمنصّةٍ فكرية للقيادات ومركزٍ للتواصل بين واضعي السياسات والخبراء ورواد التنمية البشرية.

ويمكن النظر إلى القمّة على أنّها بوابةٌ للمستقبل نظرًا لكونها منصّةً لتحليل الاتجاهات المستقبلية، والمخاوف التي تواجهها البشرية والفرص التي يمكن أن تغتنمها، كما أنّها توفر مساحةً لعرض الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية لدفع الإبداع في معالجة التحديات المستقبلية.

جدول المحتويات

السياق 06

الشرق الأوسط والطبيعة: علاقة تشهد تطورًا مستمرًّا 09

التحديات والفرص: حتميّة مشاركة منطقة الشرق الأوسط ومساهمتها في قياس الأثر على الطبيعة من خلال إطار عملٍ صارمٍ ودقيق 12

نظرة توضيحية حول فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة 16

علاقة فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ 19

نحو أعمالٍ تجاريةٍ أفضل: ما الذي يجعل الإفصاح والشفافية في غاية الأهمّية 20

الدروس المستفادة من أُطُر تغير المناخ والبرنامج التجريبي لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة 22

الدروس المستفادة من تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ 23

الدروس الرئيسية المستفادة من البرنامج التجريبي لإطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة 26

تطبيق الدروس المستفادة في سياق شرق أوسطي 29

تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في المنطقة 30

الخاتمة 34

المشهد العام

"عواقب تدهور البيئة والطبيعة وخيمة"

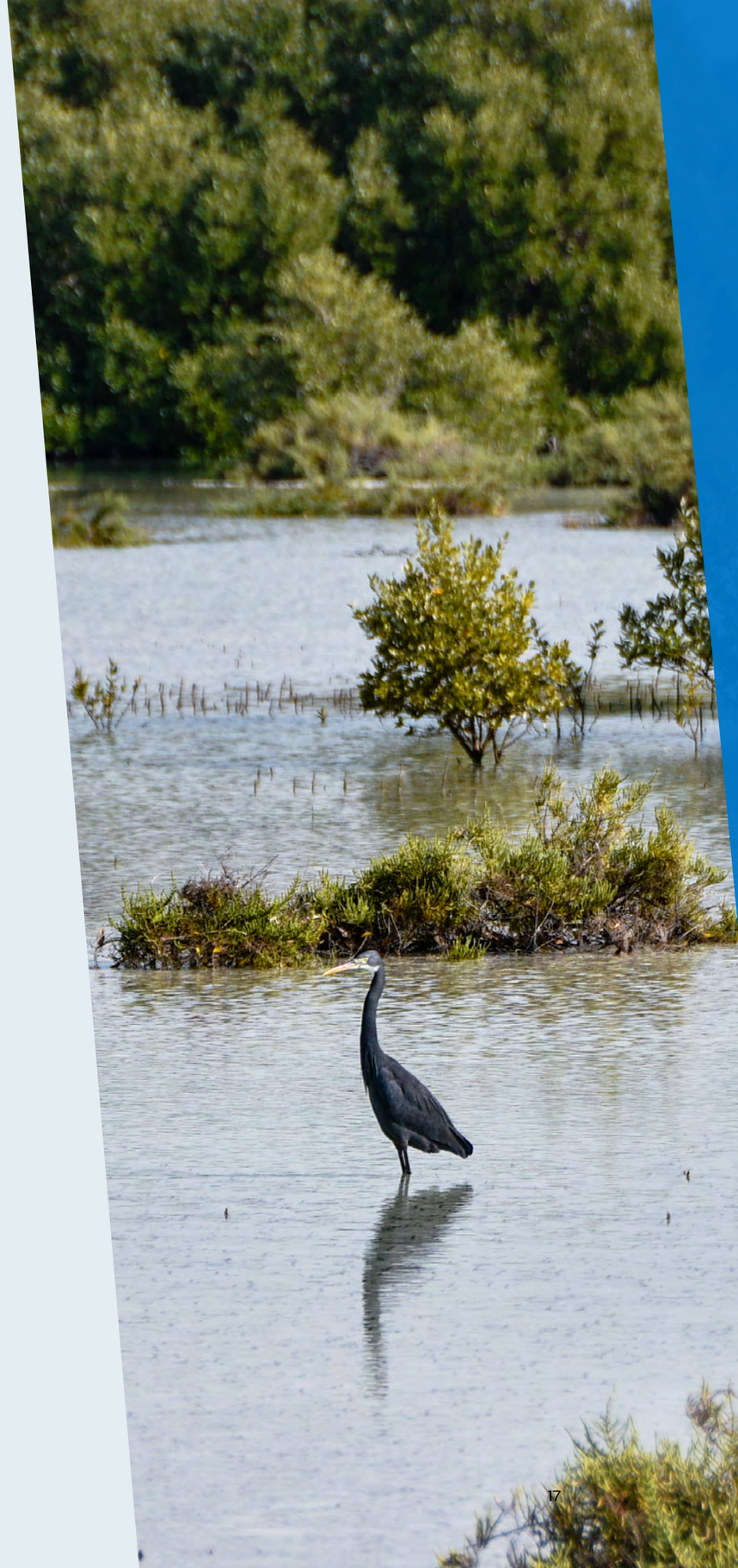

في ظل اعتماد أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي (ما يُقدَّر بنحو 44 تريليون دولار أمريكي) على البيئة بدرجةٍ كبيرة أو متوسطة، تأتي العواقب المترتبة على التدهور البيئي وتدهور الطبيعة في غاية الخطورة.[1] وقد بدأنا نرى فعليا أثر فقدان التنوع البيولوجي الحادّ وارتفاع مستويات التلوث والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، في مجالاتٍ كالصحة المجتمعية وسلسلة الإمداد والأمن الغذائي، وقد تفاقم كل ذلك بفعل تحديات التغير المناخي. وتشكّل هذه الظواهر تهديدًا كبيرًا على الصناعات الرئيسية التي تعتمد على الطبيعة، كالزراعة والأطعمة والمشروبات والإنشاءات، حيث تحقق هذه الصناعات مجتمعةً 8 تريليون دولار أمريكي من إجمالي القيمة المضافة.[2]

ومنذ تسعينات القرن الماضي، عقدت الدول والصناعات شراكاتٍ وأطلقت مبادراتٍ من أجل معالجة قابلية تأثر القطاعات المعتمدة على الطبيعة، مما أدّى إلى تزايد الاهتمام بالإفصاح المتعلق بأثر الطبيعة، وهو مفهومٌ ظهر للمرة الأولى ضمن "تحالف الاستثمار الخاص في مجال الحفظ" عام 2016، كما استمرّ عمل هذا التحالف مع استحداث "مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة" عام 2019، وقد شهدنا في الآونة الأخيرة إطلاق فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، وهي خطوة للأمام من المنتظر اعتمادها كإطارٍ عالميٍّ رائد.

الشكل 1
مجموعة مختارة من المبادرات التي تتعلق بالطبيعة

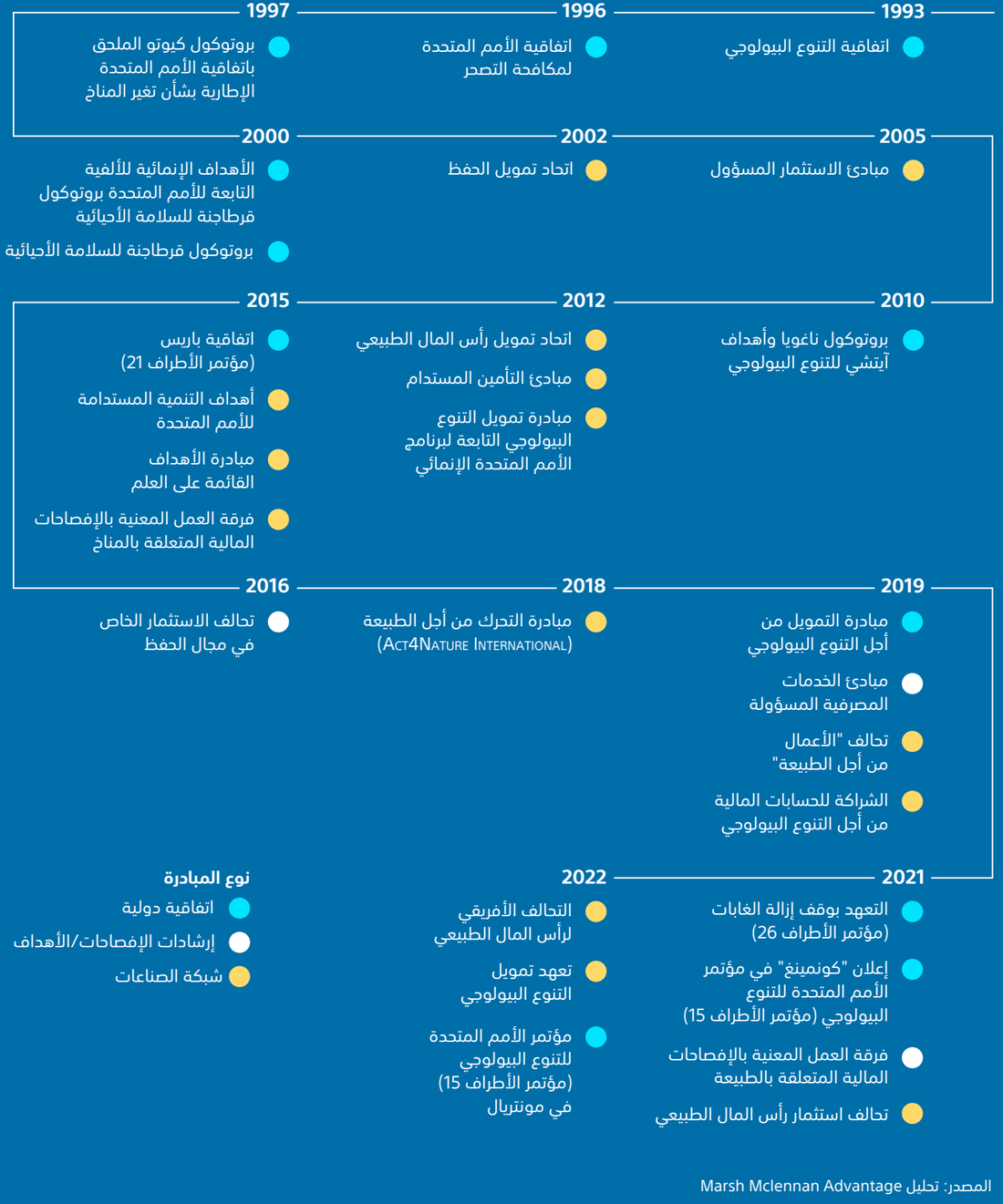

المصدر: تحليل Marsh Mclennan Advantage

تشارك مارش ماكلينان في صياغة إطار الإفصاحات بشكل مباشر بصفتها أحد أعضاء منتدى الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، كما تولّت تنفيذ عدّة مشاريع لتعزيز نموها. وفي مايو 2022، نشرت الشركة ورقة موقف بعنوان "احتضان الطبيعة — كيف يمكن للأعمال أن تلتزم بالأولويات البيئية الجديدة"، بينما بحث منتدى أوليفر وايمان هذا الموضوع باستفاضةٍ أكبر في ورقة "مستعدّون أم لا — دراسة جدوى الاستثمار في الطبيعة"، كما نشرت منظمة مشروع الكشف عن الكربون (CDP) وأوليفر وايمان تقرير "التصرّف الآن من أجل الطبيعة" في مارس 2022.

بالإضافة إلى ذلك، أدّت أوليفر وايمان دورًا جوهريًّا في دعم عددٍ من المؤسسات المالية الرائدة في تجربة الإطار التجريبي للإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة[i]، وذلك لاختبار مدى ملاءمته وقابلية تطبيقه في السياق الإفريقي. وفي الآونة الأخيرة، قدّمت أوليفر وايمان الدعم لمؤسسة تعميق القطاع المالي في أفريقيا (إف إس دي أفريقا) في تشكيل وإطلاق التحالف الإفريقي لرأس المال الطبيعي (ANCA)، وهو مجموعة تتعامل مباشرةً مع الجمهور وتهدف إلى ترسيخ مكانة القطاع المالي كعامل تمكين للاقتصادات التي تترك أثرًا إيجابيًّا على الطبيعة. وتُعَد أوليفر وايمان شريكًا في تبادل المعرفة والتنفيذ لهذا التحالف. ومع الرؤى العميقة التي اكتسبناها نتيجة العمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبرى على تحديد وتوضيح مخاطر الطبيعة الخاصة بها والفرص المتاحة أمامها في هذا الصدد، تلتزم أوليفر وايمان بمساعدة المناطق في مراعاة رأس مالها الطبيعي وحمايته.

الشرق الأوسط والطبيعة: علاقة تشهد تطوّرًا مستمرًّا

تواجه منطقة الشرق الأوسط عددًا من التحديات البيئية التي تشمل شح الموارد المائية والتصحّر، وتدرك الحكومات وجود هذه التحديات، وكانت حريصةً على الاستجابة لها من خلال وضع العديد من السياسات واللوائح البيئية وتطوير الأدوات من أجل النهوض بمستوى إنفاذها.

يشير هذا التقرير إلى منطقة الشرق الأوسط على أنّها تشمل:

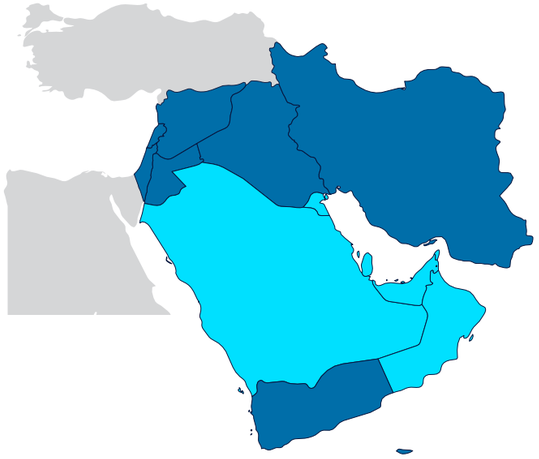

مجلس التعاون الخليجي:
الإمارات العربية المتحدة
المملكة العربية السعودية
البحرين
قطر
الكويت
عمان

لبنان	إيران
فلسطين	العراق
سوريا	إسرائيل
اليمن	الأردن

أدّت دول مجلس التعاون الخليجي دورًا فعّالًا بشكلٍ خاص في هذا المجال، حيث أطلقت عددًا من البرامج نتج عنها تحسين الأداء البيئي (الشكل 2).

i تعمل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في الوقت الحالي على تصميم إطارٍ عبر الصناعات كي تقوم الشركات والمؤسسات المالية بتقييم فقدان الطبيعة وإعداد التقارير بشأنه واتخاذ الإجراء حياله.

الشكل 2
أمثلة على جهود الحماية البيئية الإقليمية

	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	الكويت	البحرين
السكان (بالمليون)	10	35.3	2.9	4.3	1.7
المساحة السطحية (ألف كم2)	98.6	2149.7	11.5	17.8	0.8
تصنيف الدولة[i] في مؤشر الأداء البيئي[ii] لعام 2022	39	109	137	87	90
التغير في تصنيف الدولة على مدى 10 سنوات	15.9	9.5	-2.3	15.2	5.7
الحماية البيئية	الرؤية البيئية 2030	الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2030	استراتيجية الاستدامة البيئية 2022-2017	كويت جديدة 2035	الاستراتيجية الوطنية للبيئة
التنوع البيولوجي	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2021-2014	الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2030، مبادرة السعودية الخضراء	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2025-2015	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2020-2011	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2021-2016
إدارة الموارد المائية	استراتيجية الأمن المائي 2036	الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030	استراتيجية المياه 2030	خطة التكيّف الوطنية 2030-2019	الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030

i تصنيف الدولة من أصل 180 دولة

ii يقدّم المؤشر ملخصًا قائمًا على البيانات لحالة الاستدامة، وذلك باستخدام 40 مؤشرا للأداء عبر 11 فئة تشمل التنوع البيولوجي وإدارة المياه والصحة البيئية والتغير المناخي.

المصادر: البنك الدولي، اتفاقية التنوع البيولوجي، مؤشر الأداء البيئي من جامعة ييل، وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، مبادرة السعودية الخضراء، كويت جديدة 2035

بالإضافة إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالطبيعة في إطار رفيع المستوى، تستهدف دول مجلس التعاون الخليجي نظمًا بيئية محددة، نشير إليها فيما يأتي:

الإمارات العربية المتحدة: ترسيخ أهمية أشجار المانغروف

تُعَد أشجار المانغروف في غاية الأهمية من الناحية الإيكولوجية لعدّة أسباب: بالإضافة إلى مساهمتها في حماية الخطوط الساحلية وتحسين جودة المياه، توفر أشجار المانغروف أراضٍ حاضنة للأنواع البرية والمائية، كما تعمل على عزل وتخزين الكربون الجوّي وتوفير الفرص للاستجمام والسياحة.

واتّخذت الإمارات العربية المتحدة تدابير جوهرية لحماية الأنواع واستعادتها، حيث كانت إمارة أبو ظبي سبّاقة في إطلاق مبادرات استعادة وتشجير المانغروف على مستوى العالم. وقد حققت هذه المبادرات نجاحات مبهرة: فحسبما أوردت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فقد العالم 22% من أشجار المانغروف خلال الثلاثين سنة الماضية[3]، بينما تضاعف عدد أشجار المانغروف في الإمارات العربية المتحدة في الفترة ذاتها، لدرجة أنه يوجد بها في الوقت الحالي 48% من أشجار المانغروف في منطقة الخليج العربي،[4] كما أعلنت الدولة عن خطةٍ وطنيةٍ لزراعة 100 مليون شجرة مانغروف بحلول عام 2030[5].

المملكة العربية السعودية: الحفاظ على الشعاب المرجانية المتوطّنة في البحر الأحمر[6]

تعمل المملكة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، وقامت في سبيل ذلك بتناول حماية الحياة البحرية في لوائحها البيئية المحدَّثة، حيث نصّت اللوائح على تعزيز التدابير المتّخذة لحماية الشعاب المرجانية وردع ارتكاب المخالفات. بالإضافة إلى ذلك، تناولت المشاريع السعودية الضخمة المتعلقة بساحل البحر الأحمر حماية الشعاب المرجانية واستعادتها. وخلال قمّة مجموعة العشرين 2020، تطرقت المملكة إلى موضوع الشعاب المرجانية عندما أطلقت منصة تسريع أبحاث وتطوير المرجان (CORDAP)، وهو مشروع يعمل على تسريع حلول البحث والتطوير التي تستهدف الحفاظ على الشعاب المرجانية. وفي يونيو 2021، أعلنت المملكة عن مبادرةٍ لجعل جزيرة شوشة الواقعة في البحر الأحمر موقعًا لأحد أكبر مشاريع استعادة الشعاب المرجانية على مستوى العالم، وتهدف هذه المبادرة إلى استعراض الاستراتيجيات والتقنيات المبتكرة التي ترمي إلى استعادة الشعاب المرجانية، والتي يمكن تصديرها إلى باقي أنحاء العالم.

تهدف هذه الورقة إلى توضيح طريقة فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة والنهج الذي تتّبعه لتحقيق الفائدة للمنطقة، بالتوازي مع تمكين القطاع الخاص من دعم وتسريع الأثر الناتج عن السياسات الحكومية.

التحديات والفرص

ضرورة وجود إطار عملٍ محكمٍ ودقيق لحماية رأس المال البيئي

شهدت النظم البيئية حول العالم انخفاضًا من حيث الحجم والحالة بنسبة 47% عالميًّا مقارنةً بآخر حالات جرى تقديرها وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا التدهور ينجم عنه تدهورٌ في خدمات النظم البيئية (من قبيل تنظيم خدمات تنقية المياه، وتقديم خدمات الإمداد، مثل خدمات الإمداد بالأغذية، والخدمات الداعمة على غرار دورة المواد المغذية، والخدمات الثقافية مثل التراث الطبيعي) الأمر الذي يمثّل خسارةً سنويةً لا تقل عن 479 مليار دولار أمريكي.[7]

وهناك دليلٌ واضحٌ في منطقة الشرق الأوسط على أنّ التدهور البيئي يمكن أن يتسبب في تكبّد خسائر تجارية في القطاعات التي تعتمد على رأس المال الطبيعي، مثل الزراعة وصيد الأسماك والاستزراع المائي والسياحة وتحلية مياه البحر (الشكل 4). وفي ظل اعتماد 40%-50 من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط على البيئة بدرجةٍ كبيرة أو متوسطة[8]، تُعَد حماية الموارد المحدودة والغطاء النباتي والكائنات الفطرية المتوطّنة أمرًا محوريًّا لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وبالتالي فإنّه من الضروري أن تحرص دول المنطقة على حماية رأس مالها الطبيعي والبيئي.

الشكل 3
أمثلة على المخاطر النظامية للطبيعة في المنطقة

القطاع	الأمثلة
زراعة	توجد في منطقة الشرق الأوسط 12 من أصل 17 دولة هي الأكثر معاناةً من الإجهاد المائي في العالم. وسيؤدي شح المياه المرتبط بالمناخ إلى تكبّد دول منطقة الشرق الأوسط تكاليف تصل إلى 14% من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2050، [9] وتُعزى هذه التكاليف بشكل رئيسي إلى الآثار المائية على الزراعة. تتعرض 70-90% من مساحة شبه الجزيرة العربية لخطر التصحّر[10]، مما يجعل المنطقة غير ملائمة للزراعة ويؤثر سلبًا على ما يصل إلى 143 مليون نسمة. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الاتجاه مستويات عالية من النزوح الداخلي.
صيد الأسماك والاستزراع المائي	تركز دول مجلس التعاون الخليجي جهودها على تطوير قطاع قوي للاستزراع المائي في ظلّ تحولها من الاقتصادات القائمة على النفط. وقد شهد إنتاج الاستزراع المائي في منطقة الشرق الأوسط ارتفاعًا بلغ خمسة أضعاف على مدى العشرين سنة الماضية،[11] ومن المتوقع أن يكون الروبيان من المأكولات البحرية الأسرع نموًّا في المنطقة. وتخطط المملكة العربية السعودية أن يساهم القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 4 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. [12] بلغت قيمة سوق المأكولات البحرية في منطقة الشرق الأوسط 21.28 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 24 مليار دولار أمريكي في عام 2028. ويمكن أن يؤثر التلوث البحري والساحلي سلبًا على صيد الأسماك والاستزراع المائي، مما يؤدي إلى تكبّد خسائر مالية كبيرة وتهديد الأمن الغذائي.
السياحة	يساهم قطاع السياحة بمنطقة الشرق الأوسط في 8.9% من الاقتصاد الكلي، ما يمثل مساهمةً بواقع 270 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي.[13] ويشهد القطاع نموًّا غير مسبوق نظرًا لتوجّه دول مجلس التعاون الخليجي نحو السياحة كمقوّمٍ استراتيجي لتنويع اقتصاداتها القائمة على النفط، حيث تحقق سلطنة عُمان على سبيل المثال أكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع السياحة.[14] أصبحت السياحة البيئية واحدة من أسرع القطاعات السياحية نموًّا في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يشهد حجم السوق ارتفاعًا من 519 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 652 مليون دولار أمريكي في عام 2028 [15] تعتمد دول منطقة الشرق الأوسط على أصولها الطبيعية لجذب السياح، وتسعى المملكة العربية السعودية إلى استعراض النظم البيئية البكر على ساحل البحر الأحمر، حيث يوجد عدد من الوجهات السياحية قيد التطوير في هذه المنطقة. وفي سياقٍ موازٍ، أطلقت الإمارات العربية المتحدة خطةً لترسيخ مكانة البلاد كوجهةٍ عالميةٍ رائدة في مجال السياحة البيئية. سيؤدي التدهور البيئي إلى فقدان الأصول الطبيعية التي تُعَد محوريةً لتنمية القطاع السياحي، بالإضافة إلى ما يترتّب على ذلك من عواقب خطيرة. على سبيل المثال، يمكن أن تساهم الاستثمارات السعودية في مشاريع السياحة الساحلية في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بواقع 1.2 مليار دولار أمريكي (حسب تحليل أوليفر وايمان). وستساعد حماية النظم البيئية واستعادتها في دعم تحقيق العوائد الاقتصادية على المدى الطويل.
تحلية المياه	شهدت الاستثمارات في مشاريع تحلية المياه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، حيث تشكّل في الوقت الحالي 48% من مشاريع التحلية العالمية، كما تم التخطيط لضخ استثمارات أخرى بما يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي للخمس سنوات القادمة.[16] تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص على التحلية لحل مشكلات شح المياه وتلبية الطلب على مياه البلدية والري ومياه الشرب. تؤثر جودة مياه البحر ومستوى التلوث على عملية التحلية، لا سيّما من حيث الاستفادة من عملية التحلية وهياكل التكلفة، ويعود ذلك إلى أنّ الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الموجودة في المياه نتيجة انخفاض كفاءة إدارة النفايات يمكن أن تسدّ الأغشية المستخدمة في عملية التحلية. وتؤدي الإجراءات المطبّقة لتهيئة الأغشية لإزالة هذه الجسيمات إلى تكبّد تكاليف إضافية، مما يؤثر على طرق التحلية الحالية.

وبينما يمثل القطاع الخاص جزءًا أساسيًّا من مجتمع الشرق الأوسط، إلا أنّ مساهمته في مجال معالجة حالات الفقدان المتعلقة بالطبيعة تُعَد محدودة للغاية حتى وقتنا هذا، إلا أنّ عمل القطاع وسعيه لمعالجة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي — من خلال إجراءات من قبيل استراتيجيات الصافي الصفري والتعويضات والموازنات — يُظهِر أنّ هذه المساهمة ممكنةٌ عند تصميم أُطُر العمل الصحيحة وضمان وجود عوامل التمكين اللازمة، وهي مساهمةٌ ضرورية في ظلّ التحديات الراهنة. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المؤسسات المالية دورًا محوريًّا في الوقاية من فقدان الطبيعة المستمر بالعمل على نطاقها ونهجها الحاليَّيْن، وذلك من خلال الابتعاد برأس المال عن النتائج التي لها تأثير سلبي على الطبيعة، وتوجيهه نحو النتائج التي تترك أثرًا إيجابيًّا عليها.

وقبل أن يتمكّن القطاع الخاص من اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن، لابد أن يترسخ لديه فهم بالطرق التي تؤثر فيها النظم البيئية الطبيعية على أصوله وعملياته وسلاسل الإمداد والجهات المعنية به، وبالتالي يجب تحويل هذه التفاعلات المعقّدة إلى مقاييس بسيطة أحادية البعد. ولا توجد معادلة معينة لتحقيق ذلك، لذا، فإنّه من الضروري تصميم أطرٍ على أساسٍ علميٍّ لمساعدة الشركات في تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة، وإعداد التقارير واتخاذ الإجراءات بشأنها. ومن شأن ذلك في نهاية المطاف أن يهيّئ القطاع الخاص لتحقيق أهدافها المتعلقة بالطبيعة.

> "ومن هنا، من المهم جدا أن تُبنى الإجراءات البيئية على فهم تام وكامل لاعتماد القطاع الخاص على الطبيعة وما يمتلكه من أثر"

نظرة توضيحية حول فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

أُنشِئت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة عام 2021 استجابةً للإدراك المتزايد لضرورة أخذ الطبيعة، وليس فقط المناخ، بعين الاعتبار في القرارات المالية والتجارية. وتعمل فرقة العمل على تصميم إطارٍ لإدارة المخاطر والإفصاحات يساعد على توجيه المؤسسات في إعداد التقارير حول مخاطر الطبيعة المتغيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. ومن شأن ذلك أن يدعم تحويل التدفقات المالية العالمية بعيدًا عن النتائج التي لها تأثير سلبي على الطبيعة، وتوجيهها نحو تلك التي تترك أثرًا إيجابيًّا عليها.

يترأس فرقة العمل بالاشتراك كلٌّ من ديفيد كريغ وإليزابيث مريما، وتتكون من 40 عضوًا فرديًّا. ويمثل هؤلاء الأعضاء مقدّمي خدمات السوق، ومؤسسات مالية، وشركات تتجاوز قيمة أصولها 20 تريليون دولار أمريكي.[17]

وتتلقّى فرقة العمل الدعم من:

منتدى فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

هي مجموعة استشارية تضم أكثر من 750 جهة مؤسسية داعمة، بما يشمل عددًا من أكبر البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول ومالكي الأصول ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى في العالم شركاء المعرفة لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات

شركاء المعرفة لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

هي مجموعة تضم 18 منظمة من أبرز المنظمات العلمية والجهات المعنية بوضع المعايير

المجموعات الاستشارية لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

هي مجموعات غير رسمية تتواجد في دول ومناطق معينة بهدف توسعة نطاق الوصول والتفاعل

مجلس الإشراف على فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

وهو مجلس يمثّل مؤسسي ومموّلي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

أمانة فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

تتولى إدارة وتنسيق فرقة العمل ومنتدى فرقة العمل وجميع شركاء المعرفة لفرقة العمل

طرحت فرقة العمل النسخة الثالثة من إطارها التجريبي لاستشارات السوق في نوفمبر 2022، وذلك قبل اعتماد قادة العالم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي (COP15) المنعقد في مونتريال في ديسمبر 2022. ويستند هذا التعديل الأخير للإطار إلى النسخ السابقة التي تم طرحها في مارس 2022 ويونيو 2022. ومن المقرر طرح النسخة القادمة من الإطار التجريبي (النسخة 0.4) في مارس 2023، أما النسخة الكاملة للإطار (النسخة 1.0) فمن المقرر أن تُطرح في سبتمبر 2023.

ويمثل الإطار التجريبي خطوةً كبيرةً تجاه اتخاذ إجراءٍ تجاريٍّ يترك تأثيرات إيجابية على الطبيعة. ويحدد الإطار المستهدفات العالمية للتنوع البيولوجي، حيث يضع أهدافًا واضحةً وأساسًا للمقاييس المتناسقة للمحافظ "ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة"، كما يحدد "المفاهيم الأساسية لفهم الطبيعة"، وهو تصنيفٌ يساعد على ضمان التناسق في فهم وصياغة التأثيرات ضمن "عوالم" الطبيعة الأربعة (الأرض، والمحيطات، والمياه العذبة، والغلاف الجوي). وكجزءٍ مما سبق، يقدّم الإطار إجراءات "LEAP" (انظر الشكل 10) وهي إجراءات تشجّع الشركات على تحديد مواقع التفاعل مع الطبيعة (Locate) وتقدير أوجه الاعتماد والتأثيرات (Evaluate) وتقييم المخاطر والفرص (Assess) والاستعداد لتناول المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة (Prepare).

الشكل 4
المكونات الأساسية لإطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

المصدر: فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

وبعد نشر مسودة إطار العمل، دُعيَت الجهات الفاعلة في القطاع المالي والقطاع العام إلى اتخاذ الخطوات الأولى نحو تضمين التنوع البيولوجي في قراراتها واستراتيجياتها المالية، كما حُثَّت على تقييم المخاطر والسعي لخفض الاستثمارات ذات الأثر السلبي على الطبيعة وزيادة التمويل المخصص لتحقيق النتائج ذات الأثر الإيجابي عليها، وإعداد التقارير حول المخاطر والتمويل والفرص المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

علاقة فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

تسعى فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة إلى الاعتماد على الأطر القائمة لتصميم إطارٍ يسهل دمجه مع المعايير المقبولة والمتعارف عليها بدلًا من محاولة تصميم إطارٍ جديدٍ بالكامل، وتشمل هذه الأطر بشكلٍ أساسيّ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. وبذلك، تسير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة على خُطى فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ من خلال تصنيف توصيات الإفصاح ضمن أربع ركائز: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والمستهدفات. كما يتوافق إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة مع تصنيف المخاطر الأساسي الخاص بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. وتُعَد تعريفاتها للمخاطر المادّية ومخاطر التحوّل وثيقة الصّلة بالموضوع.

الشكل 5
تصنيف المخاطر والفرص حسب إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

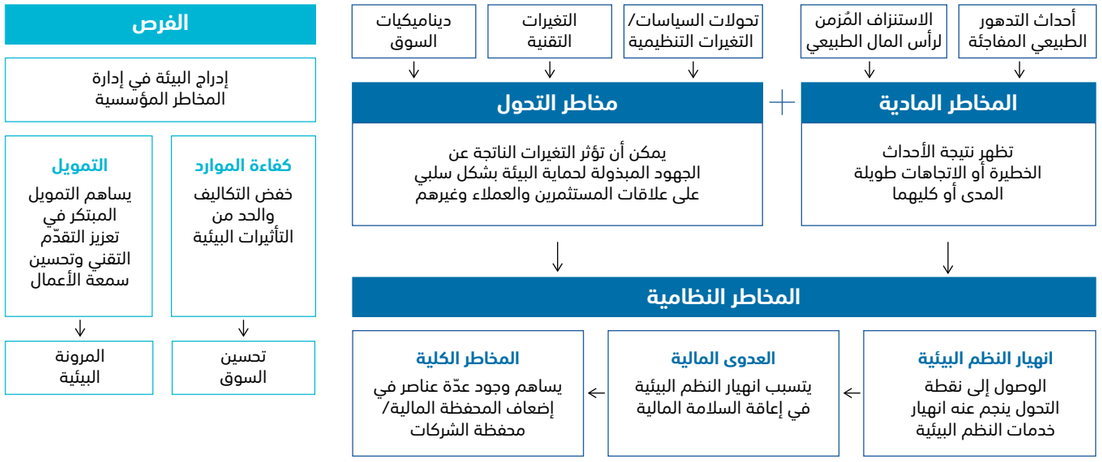

المصدر: تحليل Marsh Mclennan Advantage

ومن الجوانب المتشابهة الأخرى بين فرقتَيْ العمل اتّباع نهجٍ متعدد القطاعات في إعداد التوجيهات المعتمدة من جانب الجهتَيْن.

ورغم هذه التشابهات، تختلف فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة عن نظيرتها المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في عددٍ من الأبعاد الهامّة، كنطاق المشكلات التي تتناولها ومدى تعقيد التحليل الذي تجريه، حيث ينصب تركيز فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ على المقاييس الخاصة بالانبعاثات المناخية، أما فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة فتغطي نطاقًا أوسع من المشكلات وموجهات المخاطر لتشمل التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والتلوث، وشح المياه، واستخدام الأراضي والبحار.

وتأخذ فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة بعين الاعتبار أيضًا التعقيد الكبير المرتبط بالتحليل، ويُعَد ذلك أمرًا هامًّا لأن أوجه الترابط والدفع فيما بين المخاطر تجعل تحليل السيناريوهات وإدارة المخاطر المرتبطة بمشكلات الطبيعة في غاية الصعوبة. وللموقع أهمية كبرى فيما يخص المشكلات المتعلقة بالطبيعة لدى هذه الفرقة، حيث يتطلب تحليلا خاصا به للوصول إلى فهمٍ دقيقٍ للتفاعل مع الطبيعة.

نحو ممارسات أفضل للأعمال: ما الذي يجعل الإفصاح والشفافية في غاية الأهمّية

يحفز الإفصاح المؤسسات لتقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن تفاعلها مع الطبيعة، وقد تكون المخاطر في هذه الحالة مادية، ولكنها مخاطر تجاهلتها تلك المؤسسات في السابق. ومن المخاطر المادية، على سبيل المثال، تلك التي يُحدثها تلوث المياه في تصنيع الأغذية والمشروبات أو الأثر الذي يُخلّفه مشروع من مشاريع الإنشاءات واسعة النطاق على التنوع البيولوجي المحلي. ومن المخاطر أيضا مخاطر التحول، مثل تلك التي تنتج عن اللوائح والتنظيمات المستحدثة لحماية أحد الأنواع البحرية من الاستنزاف، أو تلك الناجمة عن التغيرات في الطلب الاستهلاكي المقابل لكثافة المحصول الزراعي

تسلّط فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة الضوء على ضرورة التحلّي بالشفافية في تقييم المخاطر، ولاسيما تلك المرتبطة بمشكلات الطبيعة، لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة فيما يتعلق بتخصيص رأس المال.

ومن خلال العمل الدولي لأوليفر وايمان، رأينا أنّ الإفصاح المالي الدقيق يساهم في تمكين الشفافية والمساءلة، كما يوفر بيئةً تمكينيةً لوضع السياسات وتطوير الأدوات التي تهدف إلى إنشاء مجتمعاتٍ واقتصاداتٍ ذات تأثيرٍ إيجابيٍّ على الطبيعة.

وعندما تتعاون الحكومات مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، فإنّها تميّز نفسها باعتبارها من الرواد العالميين الذين يدعمون ويشجعون الشفافية والمساءلة، كما يمكنها فتح المجال أمام زيادة الأعمال وفرص التطور في المنطقة، حيث تقدّر الأسواق العالمية والمستثمرون على حدٍّ سواء الحكومات التي تشجّع الإفصاح، وذلك لأنّه يعمل على تخفيف المخاطر المتعلقة بالسمعة والحد من التكاليف المالية المحتملة، بالإضافة إلى إبراز المخاطر المحتملة المرتبطة بالأنظمة في المنطقة. ومن خلال اعتماد وتطبيق إطار العمل الخاص بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة يمكن للحكومات والمؤسسات أن تضمن اكتساب ثقة المستثمرين وإمكانية جذب التمويل تحت شروطٍ أكثر ملاءمةً على المدى الأطول.

علاوةً على ذلك، يمكن أن تحقق الحكومات قيمةً إضافيةً من خلال وفورات ضريبة الكربون ووفورات النفقات التشغيلية المتعلقة بالاستدامة على المدى البعيد.

ومن الفوائد الأخرى التي يمكن أن تحققها البيئة التي تشجع على الشفافية والمساءلة اقتصادٌ يتميز بدرجةٍ أكبر من الشمول وإمكانية الوصول، ومن شأن ذلك أن يضمن التركيز على التنمية الاقتصادية وتسهيل التنمية الاجتماعية في ذات الوقت (ومن الأمثلة على ذلك أن التلوث له تأثير خطير على الصحة).

وتشهد الإفصاحات المالية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة تزايدًا ملحوظًا على مستوى العالم، ويظهر ذلك جليًّا في الاعتماد الواسع لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.[18]

وقد شهدت كافة مستويات الإفصاح تزايدا كبيرا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وعلى وجه التحديد، وصل متوسط مستوى الإفصاح في الإفصاحات الموصى بها البالغة 11 إفصاحا للشركات الأوروبية 60% خلال السنة المالية 2021، مسجّلا ارتفاعًا بواقع 23 نقطة مئوية منذ السنة المالية 2019. أما بالنسبة لشركات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد بلغ متوسط مستوى الإفصاح 36% (زيادة بواقع 11 نقطة مئوية)، و29% بالنسبة لشركات أمريكا الشمالية (زيادة بواقع 12 نقطة مئوية)، و25% بالنسبة لشركات منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا (زيادة بواقع 9 نقاط مئوية).[19]

وفي خطوةٍ أخرى للأمام، أصبحت المملكة المتحدة في يناير 2021 أول دولة كبرى تُلزِم المؤسسات الكبيرة المتوافقة مع الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ حسب إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. ومنذ ذلك الوقت، عملت الحكومة البريطانية على توسعة نطاق هذا المتطلب ليشمل المزيد من قطاعات الاقتصاد.

وتشير هذه التوجهات العالمية إلى قرب اعتماد الإفصاحات المالية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة على نطاقٍ أوسع. الموضوعة. ونظرا لأن إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة أصبح هو الإطار العالمي السائد لإدراج المناخ في معايير الإفصاح الخاصة بالشركات تتوقع أوليفر وايمان أن يصبح إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة الإطار العالمي السائد لإدراج الطبيعة في معايير الإفصاح الخاصة بالشركات. يؤيد هذا الافتراض أنّ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة دقيقٌ ومحكم على أساسٍ علميّ ويسهل تطبيقه من جانب الشركات، ويعود الفضل في ذلك إلى المزج بين النهج القائم على السوق والمدخلات الواردة من أبرز الجهات العلمية وجهات تقديم البيانات. ولتسريع هذا الدمج، تبنّت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة نهجًا مفتوحًا للابتكار يشجّع المشاركين في السوق على دعم تطوير الإطار. وتتمثل الآمال في أن يكون هذا النهج مصدرًا للملاحظات البنّاءة ويسمح بإجراء التحسينات المستمرة على مدى صلة إطار فرقة العمل وقابلية استخدامه ومدى فعاليته.

وفقا لما سوف يتم تفصيله لاحقا في التقرير، فإن التفاعل المبكر مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة على توجيه الشركات والمؤسسات المالية في رحلتها نحو تبنّي ممارساتٍ تترك أثرًا إيجابيًّا على الطبيعة. وتؤدي المؤسسات المالية دورًا هامًّا في تحقيق نتائج ذات أثر إيجابي على الطبيعة، كما تمتلك الفرصة لإجراء تقييمٍ مبكّرٍ لكيفية تأثير الإطار الجديد على استراتيجيتها وحوكمتها وإدارة المخاطر وإعداد التقارير لديها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات المالية والشركات تحقيق وفورات مالية كبيرة من خلال إدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة والجوانب القانونية، كما يمكنها من خلال التفاعل مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة أن تكون سباقة في منحنى الإفصاحات التنظيمية التي ستُفرَض مستقبلًا.

الدروس المستفادة من أُطُر تغير المناخ والبرنامج التجريبي لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

الدروس المستفادة من تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

رغم أنّ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ ما يزال قيد التطوير، إلا أنّ هناك عددا من الدروس المستفادة بالفعل منه، وفقا لما ثبت أثناء تنفيذ إطار العمل من قبل مجموعة "فيرست راند"، مزود خدمات مالية تتمركز أعماله في إفريقيا.

وقد استخدمت مجموعة الخدمات المالية هذه، والتي تقدّم مجموعةً شاملةً من المنتجات والخدمات المتعلقة بالتعاملات والإقراض والاستثمار والتأمين، إجراءاتٍ تكراريةً لتبنّي إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. وتمثلت الخطوة الأولى التي اتّبعها البنك في تصميم خارطة طريق واضحة لتبنّي الإطار مع تركيزٍ كبيرٍ على التحسين المستمر للإفصاحات عبر دورات إعداد التقارير. وتضمّنت خارطة الطريق نهجًا من أربع مراحل:

1. تصميم وتحليل عام للإطار الذي سيتم تنفيذه
2. تحليل لأوجه التعرض للمخاطر المرتبطة بالمحافظ، وترتيب أولويات المخاطر
3. التحليل والقياس المستمر للسيناريوهات، والتحليل التزايدي لجميع أوجه التعرض للمخاطر المرتبطة بالمحافظ
4. التحسينات المستمرة وتطوير الاستراتيجية على المدى البعيد (الشكل 6).

الشكل 6
إجراءات بنك "فيرست راند" التكرارية لإحراز التقدّم بشأن التوافق مع إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

الإجراءات التكرارية لبنك "فيرست راند" للتقدم المحرز في مواءمة فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

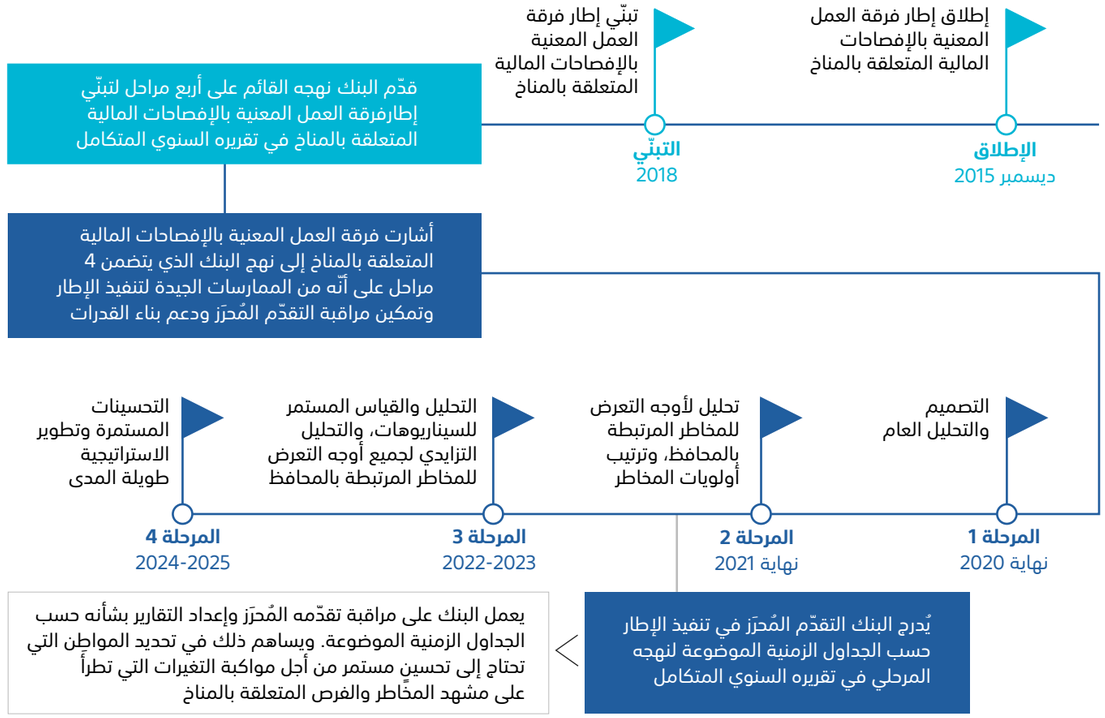

المصادر: التقرير السنوي المتكامل لبنك "فيرست راند" 2020؛ التقرير السنوي المتكامل لبنك "فيرست راند" 2021؛ تقرير بنك "فيرست راند" حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ 2021؛ تقرير بنك "فيرست راند" للمجتمع 2018؛ الإصدار الثاني (2021) من دليل الممارسات الجيدة لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

اتّخذ بنك "فيرست راند" في كل مرحلة من المراحل مجموعةً من الإجراءات التي تتوافق مع هيكل الركائز الأربع الخاص بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (الشكل 7):

1. الحوكمة
2. الاستراتيجية
3. إدارة المخاطر
4. المقاييس والمستهدفات

تشير دراسة الحالة الذي أجراها بنك "فيرست راند" إلى اتّباع نهجٍ واقعيٍّ في تبنّي وتضمين إطار الإفصاحات المالية الجديد، وذلك من خلال اتّباع نهجٍ مرحليٍّ يتوافق مع هيكل الركائز الخاص بإطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. ونظرًا لامتلاك فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة هيكلًا مماثلًا لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، يمكن للمؤسسات والشركات استخلاص الدروس المستفادة من تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ لدعم وضع استراتيجيات تبنّي إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة.

الشكل 7
ملخص خارطة طريق اعتماد إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 4
الحوكمة	تشكيل لجان متخصصة الدمج في حوكمة المجلس بناء القدرات	تقسيم اللجان إلى فئات تحديد الأدوار والمسؤوليات تطوير السياسات	قياس التقدّم المُحرَز المراجعة الداخلية لإجراءات إدارة تغير المناخ	التأكيد الخارجي للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
الاستراتيجية	إيلاء المزيد من الأهمية للمناخ على أنه من المخاطر والفرص الاستراتيجية التفاعل مع الجهات المعنية وعقد الشراكات إجراء مقارنة معيارية وتحليل الفجوات في الجهات النظيرة	تحديد الأهداف الاستراتيجية تقييم المخاطر التي تواجه المحافظ ذات الأولوية تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في التسعير والأداء إدراج تغير المناخ في أنشطة الاستثمار والتأمين بناء القدرات	تحديد المقاييس والمستهدفات مواءمة استراتيجيات الاستحداث ربط الأداء والأجور الامتثال لمتطلبات التقارير	التوافق مع النتائج المنشودة فيما يتعلق بالمناخ
إدارة المخاطر	تحديد سيناريوهات المناخ وضع منهجية قياس أثر مخاطر التحول والمخاطر المادية تحديد العمليات والإجراءات الأساسية	تفعيل إجراءات إدارة المخاطر إدراج مخاطر المناخ في إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية تحديد أولويات المخاطر ورسم الخريطة الحرارية	تحسين البيانات والأنظمة والتقارير تحسين تقييم مخاطر المناخ ضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية نمذجة أثر التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون	التضمين الفعال للاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إجراءات الأعمال ذات الصلة، وإدارة المخاطر، وإعداد التقارير التوعية وبناء القدرات بشكل مستمر
المقاييس والمستهدفات	نشر السياسات المتعلقة بتمويل الوقود الأحفوري، وتحديد المستهدفات على أساس علمي والإفصاح عن البصمة الكربونية	نشر السياسات المتعلقة بتمويل الطاقة، وإجراء تقييم أولي للانبعاثات الكربونية للمحافظ، وتحديد مقاييس الأثر	مراجعة السياسات وتقييم الانبعاثات بشكل مستمر	تحديد المقاييس والمستهدفات القطاعية، وتحديد مستهدف خفض الانبعاثات

المصدر: تحليل Marsh Mclennan Advantage لتقرير "فيرست راند" حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ 2022

الدروس الرئيسية المستفادة من البرنامج التجريبي لإطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

يمكن لاتّخاذ الخطوة الأولى أن يكون بسيطًا كإجراء تقييمٍ أوليٍّ لأهم الآثار وأوجه الاعتماد على الطبيعة لدى مؤسسةٍ ما، ومن شأن ذلك أن يسمح للشركات برؤية آثار الأنشطة التي تمارسها على الطبيعة، مما قد يحفّزها على تغيير منظورها والبدء بأخذ المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة بعين الاعتبار برسميّةٍ أكثر عند اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها.

وسعيًا من أوليفر وايمان لتحقيق هدفها في مساعدة الشركات في رحلة الحفاظ على الطبيعة، فقد عملت على تطوير مجموعات أدوات هي الأفضل من نوعها بما يتوافق مع الإطار التجريبي لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. وباستخدام مجموعات الأدوات هذه، قامت 6 من المؤسسات المالية المشمولة في البرنامج التجريبي في إفريقيا بتقييم آثار وأوجه اعتماد أعمالها على الطبيعة تطلّعًا إلى تعزيز قدرتها على الحد من المخاطر واستغلال الفرص الجديدة المتعلقة بالطبيعة.

وقد ساعدت الملاحظات الواردة من المؤسسات المالية المشمولة في البرنامج التجريبي في ضمان أخذ آراء الجهات الإفريقية بعين الاعتبار في ما قد يصبح المعيار العالمي بشأن الطبيعة للمؤسسات المالية.

ومن أبرز الدروس المستفادة من هذه التفاعلات:

القيادة العليا هي من يضبط الإيقاع

رغم أنّ فقدان التنوع البيولوجي من أهم المخاطر التي يواجهها العالم[20]، يجب أن تكون الطبيعة أيضًا من الاعتبارات السائدة في العديد من القطاعات الصناعية، لاسيَّما القطاع المالي. وينبغي على قادة الشركات وإدارتها وواضعي السياسات والجهات التنظيمية التصرّف بجرأة وتزويد فِرَق المخاطر والأعمال بالمهام اللازمة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة.

وقد تتحفّز المؤسسات المالية على تسريع الاستثمار وتخصيص الموارد في حال تمت صياغة الفرص المتعلقة بالطبيعة وقياسها كميًّا بشكل واضح. وفي هذا الصدد، يجب تسليط الضوء على الفوائد المتحققة من هذا الإجراء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحقق الحلول التي تترك أثرًا إيجابيًّا على الطبيعة 10 تريليون دولار أمريكي على شكل فرص تجارية، بالإضافة إلى استحداث 395 مليون فرصة عمل جديدة[21].

الفوائد المتحققة من معالجة مخاطر الطبيعة والمناخ على حدٍّ سواء

بينما تعالج العديد من المؤسسات والشركات المخاطر المتعلقة بالمناخ، إلا أنّها لم تول قدرًا كافٍ من الاهتمام لمخاطر الطبيعة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المتعلقة بالموارد، لكن البرنامج التجريبي يشير إلى وجود فوائد واضحة من تكامل الاهتمام بمخاطر الطبيعة مع الاهتمام بمخاطر المناخ قدر الإمكان. وقد أكّد البرنامج التجريبي في إفريقيا أنّ المخاطر المتعلقة بالطبيعة التي تواجه عددًا من قطاعات الاقتصاد الحقيقي-بما يعني العوامل غير المالية للاقتصاد- هامَّة جدًّا وهي بالفعل قابلة للمقارنة مع المخاطر المتعلقة بالمناخ. على سبيل المثال، قد ينتج عن مخاطر الطبيعة انخفاضٌ بنسبة 20% في أرباح القطاع الزراعي، بينما يمكن أن تؤدي مخاطر المناخ في قطاع المستخلصات إلى انخفاض الأرباح بنسبة 25%.[22]

هناك عدّة حلقات لردود الفعل بين فقدان الطبيعة وتغير المناخ، وهي حلقات بالغة الأهمية. على سبيل المثال، من المتوقع أن يكون تغير المناخ عاملًا أساسيًّا لفقدان الطبيعة، بينما تؤدي حماية البيئة الطبيعية دورًا محوريًّا في تخفيف تغير المناخ والتكيّف مع الآثار المترتبة عليه. وقد تقودنا التحديات المتداخلة للتدهور البيئي وأزمة المناخ إلى تجاوز نقاط تحول خطرة وربّما التعرض لعواقب

وخيمة. بناءً على ذلك، يُعَد إنشاء اقتصادٍ ذي أثر إيجابي على الطبيعة وتطوير حلول قائمة على الطبيعة أمران في غاية الأهمية للتحول إلى صافي الانبعاثات الصفري.

وقد صممت إحدى مجموعات الخدمات المالية الرائدة المشاركة في البرنامج التجريبي نموذجًا يتضمن كيفية تناول المشكلتَيْن في نفس الوقت من خلال تحديد اختصاصات لجنةٍ جديدةٍ معنيةٍ بالطبيعة والتنوع البيولوجي لتعمل إلى جانب لجنة المناخ، بحيث ترفع كلتا اللجنتَيْن التقارير إلى لجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

الشكل 8
كيف يزيد فقدان الطبيعة وتغير المناخ من حدّة بعضهما بعضا

فقدان الطبيعة يزيد من حدّة مخاطر تغير المناخ	تغير المناخ يساهم في تسريع فقدان الطبيعة
تؤدي إزالة الغابات إلى إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، والحد من قدرة العالم على عزل الكربون، وتفاقم حدّة أثر الظواهر الجوية الشديدة كالفيضانات وموجات الحر.	يؤدي تزايد الظواهر الجوية الشديدة كالجفاف وحرائق الغابات إلى مضاعفة فقدان الغابات والتصحّر.
يؤدي فقدان التنوع البيولوجي، لا سيّما المتعلق بالنباتات والكائنات الحية في التربة، إلى تحفيز ظاهرة التصحّر، مما يقلل الرطوبة السطحية وقدرة العالم على عزل الكربون.	تؤدي ظاهرة الاحتباس الحراري إلى خفض مستويات التنوع البيولوجي من خلال تغيير الموائل وتزايد انتشار الأمراض وتسريع تحمُّض المحيطات على سبيل المثال.
يؤدي تدمير غابات المانغروف والأراضي الرطبة والموائل الأخرى نتيجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة حدّة أثر الفيضانات الساحلية الناجمة عن تغير المناخ.	يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى زيادة قابلية تعرض النظم البيئية الساحلية للعواصف والفيضانات، وتسريع التآكل الساحلي وجريان الرسابة، وتملّح التربة.
يُعرِّض فقدان الشعاب المرجانية العديد من السواحل لخطر الفيضانات والتعرية البحرية.	تؤدي زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في المحيطات وارتفاع درجة حرارة المياه إلى نفوق الشعاب المرجانية.

المصادر: معهد "أركتيك"، مبادرة سياسة المناخ، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقييم النظام البيئي للألفية، الصندوق العالمي للطبيعة، المنصة الأوروبية للفوسفور المستدام، وكالة حماية البيئة الأمريكية

ما الذي يجعل التقييم الشامل خطوةً في غاية الأهمية

تتميز الرؤية التي تدعم إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة بكونها قائمةً على البيانات، إذ تعتمد على مجموعةٍ من بيانات العملاء وسلاسل الإمداد والبيانات الجغرافية المكانية المحدَّثة. يمكن للمؤسسات المالية إجراء التقييمات الهامّة المتعلقة بالطبيعة حتى مع وجود فجواتٍ في البيانات، كما تفعل في إفريقيا وباقي أنحاء العالم.

وقد تناولت المؤسسات الإفريقية المشاركة في البرنامج التجريبي هذا التحدي من خلال تطوير رؤيةٍ أساسيةٍ للمخاطر المتعلقة بالطبيعة بناءً على فهمها لكيفية تفاعل قطاعٍ أو فئة أصولٍ ما مع الطبيعة. وباستخدام هذه الرؤية الأساسية، تجري المؤسسات المالية التقييم بما يتناسب مع سياقها، وذلك من خلال أخذ أوجه التعرض المرتبطة بالمحافظ والمواقع العامة ومجموعات البيانات الجغرافية المكانية الأساسية بعين الاعتبار إلى جانب عوامل أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أدوات ومنصات كأداة استكشاف الفرص والمخاطر وأوجه التعرّض لرأس المال الطبيعي (ENCORE) ومركز التمويل للطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستخلاص معلومات الطبيعة الأساسية التي تكون في غاية الأهمية والتي تتعلق بالآثار وأوجه الاعتماد للقطاعات الأكثر تعرّضًا للمخاطر المتعلقة بالطبيعة.

الإفصاح أمر في غاية الأهمية، لكنه يمثل أداة واحدة فقط من مجموعة أدوات المؤسسة المتعلقة بالطبيعة

رغم تركيز البرنامج التجريبي على الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، قامت المؤسسات المشاركة أيضًا بإعداد خرائط طريق للقدرات المتعلقة بالطبيعة، وستساعدها هذه الخرائط في تنفيذ أكثر من 80 قدرة فريدة متعلقة بالطبيعة، بما يشمل الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمقاييس، والمستهدفات، والبيانات، والتحليلات.

وقد سلّطت البرامج التجريبية الضوء على عددٍ من الأنشطة ذات الأولوية التي قد ترغب الحكومات بتناولها عند انطلاقها في رحلة الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة:

إدراج البيئة في السياسات والتوجيهات الحالية

على سبيل المثال، إدراج الطبيعة في توجيهات إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ

إعداد خرائط طريق السياسات

الاستعانة بالدروس المستفادة من خرائط طريق السياسات المتعلقة بالمناخ في صياغة خرائط طريق السياسات المتعلقة بالطبيعة

تسريع بناء المعرفة والقدرات

التدريب وبناء القدرات في إدارة المخاطر المتعلقة بالطبيعة في النظام المالي

تعزيز المشاركة في الحلول القائمة على الطبيعة

تسريع مشاركة القطاع العام في تطوير الحلول القائمة على الطبيعة، على سبيل المثال، تقديم آليات التمويل وحلول التوسّع كأسواق الكربون

وضع المقاييس والمستهدفات

الاستفادة من نتائج إطار التنوع البيولوجي العالمي لاتفاقية التنوع البيولوجي من أجل دعم وزارات البيئة والجهات التنظيمية المالية في قياس التقدّم المُحرَز وتتبّعه

تطوير محاسبة رأس المال الطبيعي

وضع مبادئ محاسبة رأس المال الطبيعي وتحديث التصنيفات

التنسيق للتوصّل إلى موقف موحد لأطراف متعددة

تنسيق وضمان التوصل إلى الإجماع في المنطقة بشأن ردود الفعل على تطوير المعايير والأُطُر الدولية

> "من شأن خرائط طريق القدرات المتعلقة بالطبيعة أن تساعد في تنفيذ أكثر من 80 قدرة فريدة متعلقة بالطبيعة"

تطبيق الدروس المستفادة في سياق شرق أوسطي

تبنّت منطقة الشرق الأوسط هذه المبادئ مؤخّرًا عندما استضافت المملكة العربية السعودية منصة مجموعة العشرين عام 2020. وقد اتّبعت المملكة نهجًا متعدد الأطراف يُعرَف بالاقتصاد الدائري للكربون من أجل تصميم إطارٍ مشتركٍ نحو الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، مع الحرص على تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

ويقدّم إطار الاقتصاد الدائري للكربون، والذي ساهمت أوليفر وايمان في تصميمه "النهج الرباعي" لإدارة انبعاثات الكربون، ويتمثل في (خفض الانبعاثات، وإعادة استخدام الانبعاثات، وإزالة الانبعاثات، وإعادة تدوير الانبعاثات (الشكل 8) من أجل تقديم نطاقٍ لإدارة استخدام الموارد يتميز بشموليةٍ أكبر من مبادئ الاقتصاد الدائري حيث تم تناول الانبعاثات واستحداث مكون الإزالة. وقد تمت مشاركة هذا الإطار على نطاقٍ واسع على المستوى العالمي وعبر منطقة الشرق الأوسط.

ويعود نجاح إطلاق إطار الاقتصاد الدائري للكربون إلى تصميمه الأساسي كنهجٍ شاملٍ وواقعي، مما يجعل تطبيقه ممكنًا في مختلف الدول والصناعات، كما تميّز هذا الإطار باكتساب الزخم بسرعةٍ نتيجة اعتماده من القيادة العليا في المملكة العربية السعودية، والمصادقة عليه من قادة مجموعة العشرين، وتنفيذه من جانب الشركات الرائدة في المنطقة التي تُعَد مثالًا يُحتذى به بالنسبة للشركات الأخرى.

وقد دمجت أرامكو السعودية، وهي شركة عامة تعمل في مجال البترول والغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية، كما أنّها إحدى أكبر الشركات على مستوى العالم، إطار الاقتصاد الدائري للكربون في أساليب عملها الأساسية. على سبيل المثال، طبّقت الشركة منهجيةً لاحتجاز الكربون في خزانات تحت الأرض بهدف خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، كما جمعت الشركة بين البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لمراقبة استهلاك الطاقة وتحسين العمليات (من خلال زيادة إنتاجية آبار النفط وتحسين طرق استخراج النفط على سبيل المثال)، مما أدى إلى خفض الانبعاثات بشكل كبير. وبفضل هذه الأساليب، تُعَد شركة أرامكو من الجهات الفاعلة صاحبة النسبة الأقل لانبعاث الكربون في مراحل الإنتاج الأولية في هذا القطاع.

الشكل 9
النهج "الرباعي" للاقتصاد الدائري للكربون

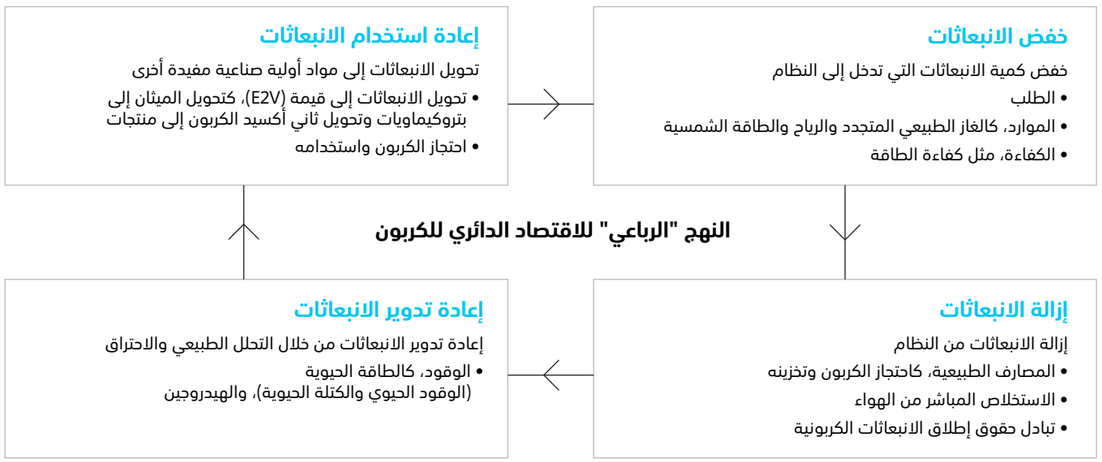

المصدر: تحليل أوليفر وايمان

تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في المنطقة

تم تخطيط عددٍ من مشاريع التحول الطموحة في الشرق الأوسط، والتي سيكون لها أثرٌ جوهريٌّ على التنمية الاجتماعية الاقتصادية. مع ذلك، ينبغي استقطاب الاستثمارات الرأسمالية الكبرى كي تؤتي هذه المشاريع ثمارها. ويمكن أن تؤدي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة دورًا في هذا الشأن من خلال تعزيز فرص التمويل المستدام وجذب رأس المال اللازم.

وفي الوقت الحالي، تمتلك ثلاث جهات فقط عضويةً في منتدى فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، وهي شركة "إيميا باور" وشركة الخدمات العالمية للطاقة والبيئة، وشركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات. وهناك فرصةٌ واضحةٌ كي تعزز منطقة الشرق الأوسط مشاركتها وتتخذ الخطوات الأولية تجاه تطوير وتنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. ومن شأن ذلك أن يسمح للمنطقة بضمان أخذ التحديات الخاصة بالشرق الأوسط بعين الاعتبار في النسخة النهائية من الإطار.

من ناحيةٍ أخرى، حتى وإن اختارت المنطقة عدم تعزيز مشاركتها في هذه المرحلة، من الضروري جدًّا أن تقوم الجهات المعنية بتصميم نموذجٍ لتنفيذ الإطار والاستفادة من أثره.

ولا يمكن لذلك أن يحدث إلا بدعمٍ من الحكومات وبوجود البيئة التنظيمية الملائمة، إذ إنه من الضروري أن تكون الحكومة والجهات المملوكة لها مثالًا يُحتذى به، وأن تنشر الوعي وتدفع الزخم لمشاركة القطاع الخاص. ويتطلب ذلك اتّباع نهجٍ محكم يمكن تلخيصه في إطار إجراءات ليب "LEAP" (الشكل 10).

ويتضمّن الإطار **تحديد مواقع** التفاعل مع الطبيعة من خلال تحديد البيئات أو النظم البيئية التي تعتمد عليها الدولة بالدرجة الأكبر، بالإضافة إلى القطاعات الأكثر تفاعلًا مع الطبيعة في هذه المواقع. وتتمثل الخطوة التالية في **تقدير أوجه الاعتماد والأثر** من خلال إجراء التقييمات الملائمة وتحديد أوجه اعتماد الصناعات وأنشطة المجتمع على الطبيعة والنظم البيئية المحلية. ويأتي بعد ذلك **تقييم المخاطر** والفرص الجوهرية ووضع خطة تخفيف لتحديد وإجراء تحليل نوعي للمخاطر والعوامل الرئيسية التي سيتناولها إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. وتتمثل الخطوة الأخيرة من هذا الإطار **في الاستعداد** للاستجابة وإعداد التقارير من خلال وضع الاستراتيجية وتخصيص الموارد لتناول هذه المخاطر، وإعداد إجراءات الإفصاح المحلي من أجل إعداد التقارير والتقديم.

وستتمكّن الدول من تحديد المخاطر البيئية والطبيعية ذات الصلة والتصرّف حيالها فقط في حال اتخذت الحكومات هذه التدابير الاستباقية. وكجزءٍ من إبداء دعمها، ينبغي أن تطلق الحكومات مشاريع تجريبية على نطاقٍ محدود لاختبار الأطر وتنقيحها وتحديد فجوات البيانات. ويمكن تحقيق ذلك بالتركيز على نطاقٍ محدود (كالتركيز على منطقةٍ صناعيةٍ أو قطاعٍ معين) وتقديم الدعم اللازم لهذه المشاريع التجريبية، إذ ستنخفض قدرة القطاع الخاص على المساهمة والمشاركة بصورةٍ كبيرة دون الحصول على هذا الدعم من الحكومات.

ويمكن أن يُقدَّم المزيد من الدعم من خلال الشركات الوطنية الرائدة أو الجهات المملوكة للحكومة التي توكَل إليها مهمة قيادة المبادرات والمشاركة في تصميم وتنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. وباتّباع هذه الاستراتيجية، قد تتمكن المنطقة من ضمان اشتمال إطار فرقة العمل على الاعتبارات الخاصة بالشرق الأوسط، كما أنّها تضع الأساس لإنشاء منصةٍ مناسبةٍ لإشراك القطاع الخاص.

وينبغي على الصناديق السيادية الوطنية (صناديق الثروة السيادية) التي استثمرت في القطاعات الهامّة بدول المنطقة أن تحدد إفصاحات مشابهة لشركات المحافظ الخاصة بها، وأن تدرج مستهدفاتها الوطنية الخاصة لحماية الطبيعة والبيئة، كما ينبغي عليها التعلّم من شركات المحافظ في الخارج لتتمكّن من تطبيق أفضل الممارسات في المنطقة.

في العموم، تؤدي الجهات الحكومية وصناديق الثروة السيادية دورًا محوريًّا في بناء الزخم لتبنّي إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. وحسب خبرة أوليفر وايمان، ينبغي على الجهات أن تركز على التنظيم المالي ووضع السياسات الوطنية والإفصاح، مما يسمح بخلق بيئةٍ تمكينيّة مواتيةٍ تشجّع تنفيذ البرامج التجريبية، ويضمن التكامل بين سياسات الطبيعة والكربون.

الآن هو الوقت الأمثل لاتخاذ الإجراء، كما يقدّم إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة طريقةً ملائمةً للمضي قُدُمًا كي تكون مشاركة المنطقة مثمرةً وتحقق أثرًا إيجابيًّا.

الشكل 10

منهجية ليب (LEAP) لتقييم المخاطر والفرص المعدَّل لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

المصدر: منهجية ليب (LEAP) لتقييم المخاطر والفرص المعدَّل لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

الخاتمة

في حين أنّه من المشجع أن نرى عدّة حكومات في منطقة الشرق الأوسط تعمل على إدراج الاعتبارات المتعلقة بالطبيعة في السياسات المحدّثة، إلا أنّ الحصول على المدخلات من القطاع الخاص (والمؤسسات المالية) سيضاعف من جهود هذه المؤسسات.

ولحسن الحظ، يقدِّم تنفيذ إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة في البرامج التجريبية في إفريقيا خطة عملٍ مفيدة، كما نتج عن هذه المشاريع التجريبية عددٌ من الدروس الرئيسية المستفادة، وتشمل ضرورة تقديم الدعم الواضح من فِرَق القيادة، مما يسمح باستخدام الخبرات والمرئيات المستخلصة من تناول مخاطر المناخ في تصميم نهج الحفاظ على الطبيعة، وإجراء تقييمٍ شاملٍ لمخاطر الطبيعة، وبحث استخدام الأدوات الأخرى بخلاف الإفصاحات المالية. وقد تكون المشاركة في الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص والمبادرات الأساسية نقطة بدايةٍ جيّدة لتحقيق النتائج المنشودة.

وباتّباع المبادئ الواردة في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، يمكن أن يشكّل القطاع الخاص قوّةً هائلةً في جهود حفظ الطبيعة، وسيصبح كذلك حتمًا.

نبذة عن

أوليفر وايمان

أوليفر وايمان هي شركة عالمية رائدة في مجال الاستشارات الإدارية، تجمع بين المعرفة المستفيضة بمجالات الأعمال والخبرة المتخصصة في الاستراتيجيات والعمليات وإدارة المخاطر وتحول المؤسسات، وتدعم عملاءها من خلال مكاتبها المنتشرة في أكثر من 70 مدينة في نحو 30 دولة. ويعمل بمكاتب الشركة أكثر من 6,000 خبير حول العالم يقدمون الدعم للعملاء بهدف تعزيز أعمالهم وتحسين عملياتهم وبيانات المخاطر وتسريع أدائهم التنظيمي لاغتنام الفرص الأكثر جاذبية. يُشار إلى أن أوليفر وايمان هي إحدى شركات مجموعة "مارش ماكلينان" (Marsh & McLennan Companies) [المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز: MMC].

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني
oliverwyman.com
كما يمكنكم متابعة أوليفر وايمان على تويتر عبر الحساب
@OliverWyman

المراجع

1 World Economic Forum. (2020, January 19). Half of World's GDP Moderately or Highly Dependent on Nature, Says New Report. Retrieved from: www.weforum.org

2 UNEP, WEF, ELD, Vivid Economics. (2021, May 27). State of Finance for Nature. Retrieved from UNEP.org

3 Global Mangrove Alliance. (2022). The State of the World's Mangroves 2022. Retrieved www.mangrovealliance.org

4 Almahasheer, H. (2018, January 18). Spatial coverage of mangrove communities in the Arabian Gulf. .Environmental Monitoring and Assessment

5 UAE Minister of Climate Change and Environment. (2021). COP26. Glasgow, Scotland. Retrieved from www.thenationalnews.com

6 Arab News. (2021, June 23). Saudi Arabia's NEOM and KAUST partner to create the world's largest coral garden in the Red Sea. Retrieved from arabnews.com

7 UNEP. (2020). Beyond 'Business as Usual': Biodiversity Targets and Finance

8 World Economic Forum; PwC. (2020). Nature Risk .Rising: Why the Crisis Engulfing

9 World Bank. (2018). Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa. MENA Development .Report. Washington, DC

10 Malek, C. (2018, October 17). Desertification an imminent threat, creating unstable grounds for development. Retrieved from: Arab News

11 World Bank. (n.d.). Aquaculture production (metric tons) - Middle East & North Africa. Retrieved from data.worldbank.org

12 Mordor Intelligence. (n.d.). Middle East Seafood Market - Size, Share, COVID-19 Impact & Forecasts up to 2028. Retrieved from data.worldbank.org

13 WTTC. (2021). Middle East Travel & Tourism sector set to recover by over a quarter this year. Retrieved from wttc.org

14 Mandal, V., & Hasbani, K. U. (2022, July 29). Sustainable Tourism in the Middle East. Retrieved from aesg.com

15 Coherent Market Insights. (2021, October). GCC Ecotourism Market Analysis. Retrieved from www.coherentmarketinsights.com

16 Trade Arabia. (2022, March 17). Mena desal projects' investments to hit $4.3bln by year-end. Zawya. Retrieved December 15, 2022, from www.zawya.com

17 About TNFD. (n.d.). Retrieved from tnfd.global

18 TCFD. (2022). 2022 TCFD Status Report: Task Force on Climate-Related Financial Disclosures. Retrieved from fsb.org

19 Ibid

20 World Economic Forum. (2022). Global Risk Report 2022. Retrieved from weforum.org

21 World Economic Forum. (2020, July 14). 395 Million New Jobs by 2030 if Businesses Prioritize Nature, Says World Economic Forum. Retrieved from weforum.org

22 FSD Africa. (2022). Nature and financial intitutions in Africa: A first assessment of opportunities and risks. Retrieved from fsdafrica.org

المؤلفون

جوني أيوب
شريك
Johnny.Ayoub@oliverwyman.com

أرنو ديلاماري
شريك
Arnaud.Delamare@oliverwyman.com

يتقدم الفريق بموفور الشكر إلى أليكسيا بولوس وشالك برجر لجهودهما في إعداد هذا التقرير.

ساندرا فيلارس
مستشار أول
Sandra.Villars@oliverwyman.com

ناتالي أنطوان
شريك مساعد
Nathalie.Antoun@oliverwyman.com

القمة العالمية للحكومات

@WorldGovSummit

#WorldGovSummit

انضموا الينا

worldgovernmentsummit.org